الصلحُ الجنائيُّ وأهميَّتهُ في القضاءِ المعاصرِ (دراسةٌ مقارنةً)

المشرف : الدكتور محمد جواد فتحي
استاذ مشارك بجامعة طهران،جامعة طهران، ايران
mjfathi @ut.ac.ir

اعداد: طالب الدكتوراه ماجد عبد الامير مجهول
القانون الجنائي – جامعة طهران/ فرع فارابي
magdmaghool@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الصُّلح الجنائي، العدالة الإصلاحية، الدراسة المقارنة، النظام القضائي المعاصر، المصالحة الجنائية.

كيفية اقتباس البحث
فتحي، محمد جواد ، ماجد عبد الامير مجهول، الصلحُ الجنائيُّ وأهميَّتهُ في القضاءِ المعاصرِ (دراسةٌ مقارنةً)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Criminal reconciliation and its importance in contemporary judiciary (a comparative study)

Supervisor : Dr. Mohammad Javad Fathi, Associate Professor at the University of Tehran

Prepared by : PhD student, Majid Abdul-Amir Majhool, Criminal Law, Tehran University/Farabi Branch

Keywords : criminal conciliation, restorative justice, comparative study, contemporary judicial system, criminal reconciliation**.**

How To Cite This Article

Fathi, Mohammad Javad , Majid Abdul-Amir Majhool , Criminal reconciliation and its importance in contemporary judiciary (a comparative study),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Criminal conciliation is a modern mechanism in criminal justice, aiming to reduce the burden on courts, expedite the adjudication of criminal cases, and compensate victims. This concept has developed in various legal systems as an alternative to lengthy and costly judicial proceedings. A comparative study of criminal conciliation across legal systems reveals that, despite formal differences, it seeks to achieve common goals, such as reducing pressure on the judicial system, compensating the victim for harm, and rehabilitating the offender. In contemporary legal systems, criminal conciliation is primarily applied to non-violent and less serious crimes and is achieved through an agreement between the offender, the victim, and the judicial authorities. In some countries, such as France and Germany, this principle has been formally incorporated into criminal legislation, while in Islamic legal systems, it is recognized under terms such as "waiver of private rights" or

"reconciliation." The importance of criminal conciliation in contemporary justice lies in the fact that it not only reduces litigation costs but also engages the victim in the justice process, thus contributing to the repair of damaged social relations.

الملخص

يُعدُّ الصُّلح الجنائي أحد الآليات الحديثة في العدالة الجنائية، والذي يهدف إلى تخفيف العبء عن المحاكم، وتسريع الفصل في القضايا الجنائية، وتعويض الضحايا. وقد تطور هذا المفهوم في الأنظمة القانونية المختلفة كبديل للإجراءات القضائية الطويلة والمكلفة. وتكشف الدراسة المقارنة للصُّلح الجنائي بين الأنظمة القانونية أنه، رغم الاختلافات الشكلية، يسعى لتحقيق أهداف مشتركة مثل تخفيف الضغط على النظام القضائي، وتعويض الضرر الواقع على المجني عليه، وإعادة تأهيل الجاني. وفي النظم القانونية المعاصرة، يُطبَّق الصُّلح الجنائي بشكل رئيسي في الجرائم غير العنيفة والأقل خطورة، ويتم عبر اتفاق بين الجاني والمجني عليه والجهات القضائية. ففي بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا، تم إدراج هذا المبدأ ضمن التشريعات الجنائية بشكل رسمي، بينما في النظم القانونية الإسلامية يُعترف به تحت مسميات مثل "إسقاط الحق الخاص" أو "المصالحة". وتكمن أهمية الصُّلح الجنائي في القضاء المعاصر في كونه لا يقلل من تكاليف التقاضي فحسب، بل يُشرك المجني عليه في عملية العدالة، مما يساهم في إصلاح العلاقات الاجتماعية المتضررة.

المقدمة:

آن الصلح الجنائي يعد من أحد أبرز التطورات التي شهدتها الأنظمة القانونية الحديثة، حيث بات يُنظر إليه كآلية بديلة لحل النزاعات الجنائية بعيدًا عن المسار التقليدي للقضاء. ويقوم الصلح الجنائي على فكرة تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع في إنزال العقاب على الجاني من جهة، وضمان حقوق الضحايا من جهة أخرى، مع مراعاة تخفيف العبء على القضاء وتقليل حالات التكدس في المحاكم. وقد أدى تزايد الاهتمام بالعدالة التصالحية إلى تبني العديد من الدول لنظم الصلح الجنائي، سواء في الجرائم البسيطة أو حتى في بعض الجرائم ذات الخطورة المتوسطة، وذلك استجابة لحاجة الأنظمة العدلية إلى حلول أكثر مرونة وفعالية.

لقد جاء الصلح الجنائي كمفهوم يعكس التحولات العميقة التي يشهدها الفكر القانوني المعاصر، حيث لم يعد الهدف من العقوبة مقتصرًا على الردع والزجر، بل أصبح يشمل تحقيق المصالحة وإعادة الإدماج الاجتماعي للجاني، مع تعويض الضحية بشكل عادل. ويقوم هذا النظام على أساس التراضي بين الجاني والمجني عليه، بحيث يتم التوصل إلى اتفاق يحظى

بموافقة السلطة القضائية، وهو ما يؤدي إلى إنهاء الدعوى الجنائية أو تخفيف العقوبة في بعض الحالات. وهذا ما يجعله مختلفًا عن الطرق التقليدية لحل النزاعات الجنائية التي تعتمد على المحاكمة وإصدار الأحكام وفقًا لقواعد القانون الجنائي التقليدي.

إشكالية البحث:

إنَّ الصلح الجنائي يُعتبر أحد الموضوعات القانونية الحديثة التي أثارت جدلًا واسعًا بين الفقهاء والمشرعين، وذلك لما ينطوي عليه من تأثيرات مباشرة على نظام العدالة الجنائية. ففي ظل تزايد أعداد القضايا الجنائية وتعقد الإجراءات القضائية، برزت الحاجة إلى البحث عن حلول بديلة تساهم في تخفيف العبء عن المحاكم وتسريع إجراءات التقاضي، مع الحفاظ على مبدأ تحقيق العدالة. ومن هنا، برز الصلح الجنائي كأداة فعالة لحل النزاعات بطريقة ودية، تحقق مصالح الأطراف المعنية وتضمن في الوقت ذاته استقرار النظام القانوني. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة في محاولة فهم طبيعة الصلح الجنائي، ودوره في تطوير نظام العدالة الجنائية، ومدى توافقه مع المبادئ القانونية الأساسية، خاصة في ظل اختلاف تطبيقه من نظام قانوني إلى آخر. فبينما تعتمده بعض الدول كبديل فعّال للعقوبات التقليدية في بعض الجرائم، نجد أن دولًا أخرى تحدّ من نطاق تطبيقه، خشية أن يؤدي إلى تمييع العقوبات أو السماح للجناة بالإفلات من العقاب.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير الصلح الجنائي على مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة الجنائية، وذلك من خلال دراسة مقارنة تسلط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين النظم المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ستبحث الدراسة في أهم التحديات التي تواجه تطبيق الصلح الجنائي، مثل إمكانية إساءة استخدامه، أو تأثيره على حقوق الضحايا، أو تعارضه مع مبدأ المساواة أمام القانون. وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إنَّ دراسة الصلح الجنائي تستدعي تحليلًا معمقًا لأبعاده القانونية والاجتماعية، بما يسمح بفهم حقيقي لدوره في النظام القضائي المعاصر، والبحث عن آليات تضمن تطبيقه بشكل يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع ككل.

المبحث الأول: مفهوم الصلح الجنائي وأسس تطبيقه

المطلب الأول: تعريف الصلح الجنائي

الفرع الأول: تعريف الصلح الجنائي في النظام القضائي العربي

الصلح الجنائي هو إجراء قانوني يُتيح للأطراف المتنازعة في بعض الجرائم إمكانية التوصل إلى تسوية ودية تُغني عن الاستمرار في المسار التقليدي للإجراءات الجنائية، وذلك تحت إشراف

السلطة القضائية المختصة. ويُعتبر هذا النظام أحد الحلول البديلة لحل النزاعات الجنائية، بهدف تخفيف العبء عن المحاكم وتحقيق العدالة بطريقة أكثر مرونة وسرعة.

في النظام القضائي الجنائي، يُعرف الصلح الجنائي بأنه اتفاق قانوني يتم بين الجاني والمجني عليه، بموافقة الجهات القضائية المختصة، وذلك في إطار ضوابط قانونية محددة[١]. هذا الاتفاق يؤدي إلى إنهاء النزاع الجنائي إما بإيقاف الملاحقة القضائية أو بتخفيف العقوبة، بناءً على شروط يحددها القانون. ويمكن تعريفه بأنه اتفاق قانوني يتم بين الجاني والمجني عليه، يُفضي إلى إنهاء الدعوى الجزائية أو وقف تنفيذ العقوبة، وذلك بموافقة القضاء المختص. وهو إجراء مشروط بنصوص قانونية محددة، ويهدف إلى تحقيق العدالة بطريقة مرنة لا تخل بحقوق الضحايا أو النظام العام[٢].وعرفه السنهوري بانه عباره عن عقد والمراد بالعقد توافق ارادتين على أحداث أثر قانوني سواء كان الأثر هو انشاء التزام او نقله او انهائه.[٣]

الفرع الثاني: تعريف الصلح الجنائي في النظام القضائي المقارن

يختلف تعريف الصلح الجنائي في الأنظمة القانونية المقارنة باختلاف الفلسفات القانونية والسياسات العقابية التي تتبناها الدول. ففي بعض الأنظمة القانونية، يُنظر إلى الصلح الجنائي كأحد الوسائل البديلة لحل النزاعات الجنائية دون الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكمات التقليدية، في حين أن بعض الدول تفرض قيودًا صارمة على تطبيقه، خشية أن يؤدي إلى تقويض مبادئ العدالة الجنائية أو الإفلات من العقاب.

ففي النظام القانوني الفرنسي، يُعرف الصلح الجنائي (Composition pénale) بأنه إجراء قانوني يسمح للنيابة العامة بإنهاء الدعوى الجنائية من خلال تسوية ودية بين الجاني والضحية، بشرط أن تكون الجريمة مشمولة ضمن قائمة الجرائم التي يجوز فيها الصلح، مثل بعض جرائم الاعتداء البسيط والسرقة غير المشددة[٤].

المطلب الثاني: أصول وتطور فكرة الصلح الجنائي

الفرع الأول: نشأة الصلح الجنائي في التشريعات القديمة

كان الصلح الجنائي من المفاهيم التي وُجدت منذ العصور القديمة، حيث كانت المجتمعات القديمة تعتمد على آليات التصالح والتعويض كبدائل للعقوبات القاسية التي قد تؤدي إلى النزاعات الدائمة بين الأفراد والقبائل. في ظل غياب أنظمة قضائية متطورة، كان الهدف الرئيسي من الصلح الجنائي هو تحقيق التوازن بين العدالة والانتقام الشخصي، من خلال تعويض الضحية أو عائلته بدلاً من الاقتصاص المباشر من الجاني.

في الحضارات القديمة مثل الحضارة البابلية، كانت القوانين تعتمد على مبدأ التعويض المالي أو العيني للضحايا كبديل عن العقوبات الجسدية. ويظهر هذا جليًا في قانون حمورابي الذي تضمن نصوصًا تتيح التصالح في بعض الجرائم، حيث كان بإمكان الجاني دفع دية أو تعويض مالي بدلاً من التعرض للعقوبات الجسدية أو الإعدام، وفقًا لطبيعة الجريمة المرتكبة[٥].

أما في الشريعة الإسلامية، فقد كان الصلح الجنائي جزءًا أساسيًا من النظام القضائي الإسلامي، حيث شجّع الإسلام على التصالح بين الأطراف المتنازعة، خاصة في الجرائم التي يمكن فيها العفو، مثل القتل الخطأ والاعتداءات الجسدية غير العمدية[٦]. تحث على التسوية الودية بين الأطراف، وقد وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومنها قوله تعالى: "فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان" (سورة البقرة، ١٧٨)، وقوله تعالى فى (سورة التغابن، ١٤) " ..... وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " مما يدل على تشجيع التصالح بين الأطراف بدلاً من اللجوء إلى العقوبات الصارمة، الأمر الذي يجسد فلسفة الإسلام في تعزيز قيم التسامح وتحقيق العدالة التصالحية.

وفي القوانين الرومانية، كان هناك نظام يُعرف باسم "التحكيم الودي" الذي يسمح للأفراد بحل النزاعات الجنائية من خلال وسطاء يضمنون تعويض الضحية، وكان هذا النظام شائعًا في الجرائم البسيطة مثل الاعتداء والسرقة غير العنيفة[٧]. ويعتبر هذا النموذج من أوائل أشكال العدالة التصالحية التي سعت إلى تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والاستقرار الاجتماعي.

الفرع الثاني: تطور فكرة الصلح الجنائي في الأنظمة القانونية الحديثة

مع تطور الأنظمة القانونية الحديثة، شهد الصلح الجنائي تحولات كبيرة جعلته جزءًا لا يتجزأ من سياسات العدالة الجنائية في العديد من الدول. ففي القرن العشرين، بدأ الاتجاه نحو تبني العدالة التصالحية كبديل عن العقوبات التقليدية، وذلك بسبب الضغوط المتزايدة على الأنظمة القضائية والحاجة إلى إيجاد حلول سريعة وفعالة لتخفيف تراكم القضايا.

في أوروبا، تم تطوير نظام الصلح الجنائي ليشمل مجموعة واسعة من الجرائم البسيطة والمتوسطة، وذلك تحت إشراف القضاء والنيابة العامة. وقد اعتمدت فرنسا عام ١٩٩٩ نظام "التسوية الجنائية" (Composition pénale) الذي يمنح المتهم فرصة للتوصل إلى اتفاق مع الضحية والنيابة العامة، مما يؤدي إلى إسقاط التهم أو تخفيف العقوبة في حالة التزامه بشروط معينة، مثل دفع التعويض أو القيام بأعمال خدمة مجتمعية[٨]. أما في الولايات المتحدة، فقد تطورت فكرة العدالة التصالحية في سبعينيات القرن العشرين، وبدأت تُستخدم كإجراء قانوني في القضايا المتعلقة بالأحداث الجانحين والجرائم غير العنيفة. وأدى ذلك إلى تطوير برامج مثل

"الوساطة بين الضحية والجاني" (Victim–Offender Mediation)،التي تسمح للأطراف بالتفاوض المباشر حول تسوية النزاع تحت إشراف جهة محايدة[٩].

وفي الدول العربية، بدأت العديد من التشريعات تتجه نحو تقنين الصلح الجنائي، لا سيما في الجرائم ذات الطابع المالي والاقتصادي. فقد أدرج المشرّع المصري الصلح الجنائي ضمن قانون الإجراءات الجنائية، حيث نص على إمكانية التصالح في بعض الجرائم الاقتصادية، بشرط موافقة الجهة المختصة وسداد المستحقات المالية[١٠]. وكذلك القانون العراقي كما جاء بالماده ١٩٤من قانون الإجراءات الجنائيه لعام ١٩٧١ كما أن القانون الجزائري سمح بإجراء الصلح في بعض قضايا الجنح البسيطة، وفقًا لمعايير قانونية محددة.

إن هذا التطور يعكس التوجه العالمي نحو إيجاد حلول بديلة للعقوبات التقليدية، بحيث يتم تحقيق العدالة بطرق أكثر مرونة، مع ضمان حقوق الأطراف كافة، وهو ما يجعل الصلح الجنائي أحد الأدوات القانونية الأكثر فعالية في النظام القضائي الحديث[١١].

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الصلح الجنائي

الفرع الأول: الخصائص القانونية للصلح الجنائي

يتميز الصلح الجنائي بعدة خصائص قانونية تجعله يختلف عن الإجراءات التقليدية في القضاء الجنائي، حيث يجمع بين الطابع التوافقي والطابع الرسمي، مما يمنحه صفة خاصة داخل المنظومة القانونية[١٢]. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١. الطابع الاختياري:

الصلح الجنائي يعتمد بشكل أساسي على إرادة الأطراف المعنية، إذ لا يمكن فرضه على أي من الجاني أو المجني عليه، بل يجب أن يكون مبنيًا على رضاهم الكامل. كما أن موافقة النيابة العامة أو القاضي المختص تُعد ضرورية لضمان عدم انتهاك الحقوق القانونية وحسب نوع الجريمة ومقدار العقوبة ففي القانون العراقي مثلا اذا كانت الجريمة (من جرائم السب والقذف وفق المادتيين ٤٣٤و٤٣٥) وبعض الجرائم الأخرى التي تكون عقوبتها سنة واحدة أو أقل لايشترط حصول موافقة القاضي أو المحكمة ووفق الماده(١٩٥/أ) يتم أشعارها بالصلح من قبل أحد الطرفين أو ومن ينوب عنهما قانونا"[١٣] .

٢. الطابع التوافقي:

يقوم الصلح على مبدأ التراضي بين الجاني والمجني عليه، مما يسمح بحل النزاعات بطرق أكثر مرونة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات التقاضي التقليدية التي قد تكون مطوّلة ومعقدة حيث يشترط موافقة كل من الطرفين على مبدأ الصلح أبتداء" ويعرف القانون الفرنسي الصلح

الجنائي تحت إطار "العدالة التصالحية" (Justice réparatrice). وفقًا للمادة ٤١-١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (يجوز للنيابة العامة، قبل اتخاذ قرار بشأن ممارسة الدعوى العامة، أن تلجأ إلى الصلح كوسيلة لتسوية النزاع الجنائي)، ويُشترط موافقة الأطراف المعنية، حيث أن الصلح في القانون الفرنسي هو إجراء اختياري يرتبط بإرادة الطرفين، ما يعكس طبيعته التوافقية وعلى الرغم من تفاوت تطبيقات الصلح من حيث النطاق والإجراءات، إلا أن القاسم المشترك يبقى قائمًا في ضرورة احترام مبدأ التراضي، وضمان حماية الحقوق الأساسية للأطراف.

الفرع الثاني: أهداف الصلح الجنائي في تحقيق العدالة الجنائية

يهدف الصلح الجنائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة العدالة الجنائية، سواء من حيث تحقيق العدالة للأطراف المتنازعة أو من حيث تخفيف الأعباء عن النظام القضائي. ومن بين الأهداف الرئيسية ما يلي:

١.تحقيق العدالة التصالحية:

يرتكز الصلح الجنائي على فلسفة العدالة التصالحية التي تهدف إلى معالجة الأضرار الناجمة عن الجريمة عبر إعادة الاعتبار للمجني عليه، وتعزيز مسؤولية الجاني عن إصلاح ما ألحقه من ضرر، بدلًا من التركيز فقط على العقوبة الزجرية. وبذلك يتم تمكين الضحية من الحصول على تعويض عادل، وفي ذات الوقت تُمنح الجاني فرصة إصلاح سلوكه والانخراط مجددًا في المجتمع[١٤].

٢. تخفيف العبء على المحاكم:

يساعد الصلح في تقليل عدد القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم، مما يساهم في سرعة الفصل في القضايا وتقليل الضغط على القضاة وتحقيق العدالة الناجزة، خاصةً في الجرائم البسيطة التي يمكن تسويتها خارج المحاكم.

المبحث الثاني: الآليات والإجراءات المتعلقة بالصلح الجنائي

المطلب الأول: شروط قبول الصلح الجنائي

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالأطراف المعنية بالصلح

تعتبر الأطراف المعنية بالصلح الجنائي من العناصر الأساسية التي تحدد إمكانية قبول الصلح من عدمه. ومن أجل أن يكون الصلح قانونيًا وملزمًا، لا بد من توافر مجموعة من الشروط المتعلقة بالأطراف المعنية، سواء الجاني أو المجني عليه وتشمل هذه الشروط ما يلي: [١٥]

١. موافقة الأطراف على الصلح:

يجب أن تكون الأطراف الراغبة في التوصل إلى تسوية جنائية قد وافقت بشكل طوعي على الحل الوسط. في معظم الأنظمة القانونية، لا يجوز فرض الصلح على الأطراف المعنية، بل يجب أن يكون ذلك بناءً على إرادتهما الحرة. سواء كان الجاني أو المجني عليه، ويتوجب أن يكونا قادرين على اتخاذ القرار بدون أي ضغط أو أي تأثير خارجي.

٢. أهلية الأطراف القانونية:

يشترط أن يتمتع طرفا الصلح بالأهلية القانونية اللازمة التي تخولهما مباشرة التصرفات القانونية، بما في ذلك الدخول في اتفاق صلح. فالجاني، مثلًا، يجب أن يكون راشدًا متمتعًا بالأهلية المدنية والجزائية، كما ينبغي للمجني عليه أن يكون في وضع قانوني يسمح له بإبداء إرادة صحيحة وقانونية في قبول الصلح. وفي حال كان أحد الأطراف ناقص الأهلية كالقاصر أو فاقد الأهلية العقلية، فلا يمكن إبرام الصلح إلا من خلال من ينوب عنه قانونًا.

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالجريمة المرتكبة

إلى جانب الشروط المتعلقة بالأطراف، توجد شروط قانونية أخرى تتعلق بالجريمة المرتكبة تحدد إمكانية تطبيق الصلح الجنائي. وهذه الشروط تركز على نوع وطبيعة الجريمة ومدى ملاءمتها للصلح الجنائي[١٦]. من بين هذه الشروط:

١. نوع الجريمة:

في العادة، لا يتم اللجوء إلى الصلح الجنائي إلا في الجرائم التي تكون من طبيعة بسيطة أو غير عنيفة. غالبًا ما يقتصر الصلح على الجرائم مثل السرقات البسيطة أو المخالفات أو الاعتداءات البسيطة التي لا تؤدي إلى إصابات جسدية خطيرة. في حين أن الجرائم الأكثر خطورة مثل القتل أو الجرائم الإرهابية لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق الصلح الجنائي لما تشكله هذه الجرائم من تهديد للأمن العام.

٢. الجرائم التي يمكن إصلاح الأضرار فيها:

لا يمكن اللجوء إلى الصلح الجنائي في جميع أنواع الجرائم. فقط الجرائم التي يمكن تعويض الأضرار الناجمة عنها يمكن أن تُقبل في إطار الصلح. مثلًا، في حالة السرقات البسيطة، يمكن أن يعوض الجاني الضحية مالياً أو يعيد المسروقات. أما في الجرائم التي ينجم عنها ضرر لا يمكن تداركه، كجرائم القتل أو الاعتداءات الجنسية الجسيمة، فإن تطبيق الصلح يصبح أمرًا ينافي الطابع الأنساني وغير مقبول قانونيًا وأخلاقيًا.

المطلب الثاني: إجراءات تنفيذ الصلح الجنائي

الفرع الأول: الإجراءات القضائية للصلح الجنائي

إنَّ تنفيذ الصلح الجنائي عملية دقيقة تخضع لإجراءات قانونية محددة تضمن تحقيق العدالة وإنهاء النزاع الجنائي بطريقة تحفظ حقوق الأطراف المعنية. وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى، لكن معظم الأنظمة القانونية تتبع إطارًا مشتركًا لضمان تنفيذ الصلح بفعالية. ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في الخطوات التالية[١٧]:

١. تقديم طلب الصلح:

يبدأ الصلح الجنائي عادة بتقديم طلب رسمي إلى الجهة القضائية المختصة، سواء من قبل الجاني أو المجني عليه أو من يمثلهما قانونا". ويجب أن يتضمن الطلب تفاصيل القضية والأطراف المعنية ونوع الجريمة المرتكبة.

٢. التحقق من الشروط القانونية للصلح:

تقوم المحكمة أو الجهة القضائية المختصة بفحص مدى استيفاء القضية لشروط الصلح الجنائي، سواء فيما يتعلق بالأطراف أو بطبيعة الجريمة المرتكبة. يتم التأكد من أن الجريمة من النوع القابل للصلح وأن هناك إرادة حقيقية لدى الأطراف لإنهاء النزاع بهذه الطريقة.

الفرع الثاني: دور النيابة العامة في الصلح الجنائي

تلعب النيابة العامة دورًا محوريًا في تنفيذ الصلح الجنائي، حيث تشرف على العملية منذ بدايتها وحتى تنفيذ الاتفاق النهائي. وتتمثل أهم أدوار النيابة العامة فيما يلي[١٨]:

١. تلقي طلبات الصلح ودراستها:

تتولى النيابة العامة استلام طلبات الصلح المقدمة من أطراف النزاع أو من محاميهم، وتقوم بدراسة القضية للتحقق من مدى توافر شروط الصلح وإمكانية تطبيقه في إطار القوانين النافذة.

٢. التحقق من جدية الصلح:

تقوم النيابة العامة بالتأكد من أن الصلح لا يتم استغلاله كوسيلة للإفلات من العقاب، بل يهدف إلى تحقيق العدالة وحل النزاع بطريقة عادلة لجميع الأطراف. ويتم التحقق مما إذا كان المجني عليه قد وافق طواعية على التسوية دون ضغوط أو إكراه.

المطلب الثالث: الآثار القانونية للصلح الجنائي على المحكوم عليه

الفرع الأول: أثر الصلح على الحكم القضائي

يؤدي الصلح الجنائي إلى تأثيرات مباشرة على الحكم القضائي الصادر بحق المتهم، حيث يُمكن أن يخفف من العقوبة أو يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية بشكل كامل. وتختلف طبيعة هذا

التأثير باختلاف التشريعات القانونية للدول، لكن بشكل عام يمكن تلخيص أثر الصلح على الحكم القضائي في النقاط التالية[١٩]:

١. انقضاء الدعوى الجنائية

في العديد من الأنظمة القانونية، يؤدي الصلح بين الأطراف إلى إسقاط الدعوى الجنائية وإغلاق ملف القضية، حيث يُنظر إليه كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات بعيدًا عن الإجراءات القضائية الطويلة والمكلفة. ويُعد هذا الأثر الأكثر شيوعًا في المخالفات والجنح البسيطة التي يُمكن فيها تعويض المجني عليه.

٢. تخفيف العقوبة

في بعض الحالات، قد لا يؤدي الصلح إلى إسقاط الدعوى بالكامل، لكنه يُساهم في تخفيف العقوبة المقررة على المتهم. فمثلًا، إذا تم التوصل إلى اتفاق صلح بعد صدور الحكم، فقد يتم تعديل العقوبة من السجن إلى عقوبة بديلة مثل الغرامة المالية أو الخدمة المجتمعية[٢٠]، تحقيقًا لفلسفة الإصلاح وإعادة الإدماج.

٣. إيقاف تنفيذ العقوبة

بعض القوانين تنص على أنه في حالة إتمام الصلح، يمكن إيقاف تنفيذ العقوبة الصادرة بحق المتهم لفترة معينة، وإذا لم يخلّ بأي من شروط الصلح خلال هذه الفترة، يُعتبر الحكم كأنه لم يكن.

الفرع الثاني: أثر الصلح على السجل الجنائي للمتهم

يعدُّ السجل الجنائي من العناصر الأساسية التي تؤثر على مستقبل المتهم بعد انتهاء القضية، حيث قد تظل السوابق الجنائية عائقًا أمام العديد من الفرص الحياتية، مثل العمل أو السفر. وهنا يأتي دور الصلح الجنائي في تخفيف أثر الجريمة على سجل المتهم، ويشمل ذلك:

١. محو الجريمة من السجل الجنائي

في العديد من القوانين، إذا تم تنفيذ الصلح بنجاح، يمكن حذف الجريمة من السجل الجنائي للمتهم، مما يمنحه فرصة لبدء حياة جديدة دون أن يتأثر بسوابق قضائية قد تؤثر على مستقبله.

٢. تخفيف تصنيف الجريمة في السجل الجنائي

في بعض الدول، لا يتم حذف الجريمة تمامًا من السجل الجنائي، ولكن يتم تصنيفها على أنها "جريمة مُتصالَح عليها"، مما يعني أن الشخص لن يُعامل كصاحب سجل إجرامي عند التقدم لوظائف أو تأشيرات سفر[٢١].

٣. إلغاء العقوبات التبعية

عند تسجيل جريمة في السجل الجنائي، قد يترتب عليها عقوبات تبعية مثل منع المحكوم عليه من تولي بعض الوظائف العامة أو السفر إلى بعض الدول. ولكن في حالة الصلح، قد تُلغى هذه العقوبات التبعية، مما يسمح للمتهم بممارسة حياته الطبيعية دون قيود قانونية إضافية.

المبحث الثالث: مقارنة بين الأنظمة القانونية في تطبيق الصلح الجنائي

المطلب الأول: الصلح الجنائي في النظام القانوني العربي

يختلف تطبيق الصلح الجنائي في الدول العربية بناءً على اختلاف التشريعات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة نموذجين بارزين في العالم العربي، وهما النظام القضائي المصري والنظام القضائي السعودي، لتوضيح كيفية تنظيم الصلح الجنائي في كل منهما، ومدى تأثيره على النظام العدلي، وبغية الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في تنظيم الصلح الجنائي بينهما.

الفرع الأول: الصلح الجنائي في نظام القضاء المصري

يُعدُّ النظام القانوني المصري من الأنظمة التي تبنت الصلح الجنائي كآلية بديلة لتسوية النزاعات الجنائية، خاصة في الجرائم البسيطة والمتوسطة، وذلك بهدف تقليل العبء عن المحاكم وتعزيز العدالة التصالحية.[٢٢] ينقسم الصلح في الجرائم إلى نوعين رئيسيين: جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال. ويُلاحظ أن الإجراءات المتعلقة بالصلح تختلف في أحكامها بين النظام القانوني الوضعي والشريعة الإسلامية. ففي التشريع الجنائي الوضعي، يتم إجراء الصلح إما أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة، حيث ينتهي الأمر بصدور قرار قضائي يُقر التصالح بين طرفي الخصومة الجنائية.

وقد نظم المشرع المصري هذه المسألة من خلال القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨، الذي تضمن تعديلاً لبعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات، إذ نصت المادة (١٨ مكرر "أ") على جواز التصالح في المخالفات والجنح التي تكون العقوبة المقررة لها الغرامة فقط. ولم يقف التنظيم القانوني عند هذا الحد، بل توسع نطاق تطبيق التصالح بموجب القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦، ثم القانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٧، بحيث امتد ليشمل كذلك المخالفات والجنح التي تكون العقوبة فيها الغرامة، أو تلك التي يجوز فيها الحكم بالحبس بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية ستة أشهر. من ذلك يتبين لنا أن النظام القانوني الجنائي في مصر يقر إمكانية التصالح في بعض الجرائم الجنائية، وخاصة تلك التي لا تمس النظام العام، مثل جرائم الضرب البسيط والسب والقذف وبعض الجرائم المالية.

الفرع الثاني: الصلح الجنائي في نظام القضاء السعودي

أخذ النظام الجنائي السعودي أحكامه وأستمدها من أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديدًا من المذهب الحنبلي، ويُطبق الصلح الجنائي كجزء من سياسة العدالة التصالحية التي تعزز روح التسامح والعفو، خاصة في الجرائم التي تدخل ضمن الجرائم التعزيرية، حيث يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة في تقرير العقوبة أو إسقاطها بناءً على اتفاق الصلح بين المجني عليه والجاني.

ويُجيز النظام السعودي الصلح في جرائم الحق الخاص، ومنها القتل، وذلك بموجب أحكام المادة (١٦) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) لعام ١٤٣٥هـ، حيث يترتب على الصلح إسقاط العقوبة، إذا وافق أولياء الدم في قضايا القصاص، أو إذا تم الاتفاق في القضايا التعزيرية.

كما تنص المادة (٢٢) من ذات النظام على أن للمدعي العام أو القاضي سلطة وقف تنفيذ العقوبة في حال التوصل إلى الصلح، شريطة ألا تكون الجريمة من الجرائم التي تستوجب إقامة الحد الشرعي (كالزنا مثلا").

أما المادة (٢٣) فتخول النيابة العامة حفظ القضية، أو إسقاطها، إذا تم الصلح في الجرائم التعزيرية البسيطة. وفي الجرائم التي تقتضي التعزير الشديد، يكون للقاضي سلطة التسوية وتخفيف العقوبة أو إسقاطها، في حال تنازل المجني عليه أو تحقق الصلح، وذلك كله وفقًا لما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: الصلح الجنائي في النظام القضائي العراقي:

١. الإطار القانوني للصلح الجنائي في العراق:

يعدُّ الصلح الجنائي في العراق جزءًا من الإطار القانوني كما جاء بالباب الثالث الفصل الخامس في المواد(١٩٤– ١٩٨) من قانون آصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١. والذي يشمل قضايا الجنح والمخالفات ولايشمل قضايا الجنايات واشتملت على شروط الصلح وأثاره، وتوفر المواد المتعلقة بالصلح الجنائي مرونة في التعامل مع الجرائم التي لا تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن العام. ويتم تحديد الحالات التي يُسمح فيها بالصلح وفقًا لطبيعة الجريمة وطبيعة الأضرار.[٢٣] ويمثل الصلح الجنائي في العراق أحد سبل تعزيز العدالة التصالحية، حيث يسمح به في الجرائم التي يعترف فيها الجاني بالارتكاب، وتوصل الأطراف إلى اتفاق يحل القضية دون حاجة لإجراءات محاكمة طويلة.

٢. إجراءات الصلح الجنائي في العراق:

في العراق، تتسم إجراءات الصلح بالمرونة، ويمكن أن تتم في مراحل مختلفة من التحقيق أو المحاكمة. في بعض الحالات، يسمح القانون للقاضي أن يقترح على الأطراف التفاوض بشأن التسوية الودية إذا كانت الجريمة تتناسب مع هذا المسار. ولا يُشترط أن يكون الصلح مرتبطًا بتعويض مالي فقط، بل قد يتضمن شروطًا أخرى مثل الاعتذار العلني أو الإقرار بالخطأ من الجاني.[٢٤] ومن آهم شروطه في القانون العراقي هو أن تكون الدعوى من الدعازى التي لا يجوز تحريكها إلا بناءً على شكوى من المجني عليه أو من يمثله قانونًا، وتحديدًا تلك الدعاوى الناتجة عن الجرائم المذكورة في المادة (٣أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية. ويجوز إتمام الصلح إما دون الحاجة إلى موافقة القاضي أو المحكمة، أو بموافقتهما.

وتتم إجراءات الصلح بتقديم طلب من المجنى عليه آو من ينوب عنه قانونا وبدون موافقة الحاكم أو المحكمة اذا كانت الجريمة معاقبا عليها سنة واحدة أو أقل المادة(١٩٥/أ) أما أذا كانت الجريمة معاقبا عليها بأكثر من سنه واحده أو حتى لو كانت سنة واحدة أو أقل وكانت تتعلق بالإيذاء أو التهديد أو إتلاف الأموال أو تخريبها فلا يقبل الصلح ألاَّ بموافقة الحاكم أو المحكمة المختصة المادة(١٩٥/ب ، ج) .[٢٥]

المطلب الثاني: الصلح الجنائي في الأنظمة القانونية الأجنبية

يختلف تطبيق الصلح الجنائي في الأنظمة القانونية الغربية تبعًا للفلسفة القانونية والتقاليد القضائية السائدة في كل دولة. ففي حين أن بعض الدول تعتمد على القوانين الرومانية الجرمانية، مثل فرنسا، فإن دولًا أخرى مثل الولايات المتحدة تتبع النظام الأنجلوساكسوني الذي يعتمد بشكل كبير على التفاوض بين الأطراف والادعاء العام. تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة نموذجين بارزين في هذا المجال، وهما النظام القانوني الفرنسي والنظام القانوني الأمريكي.

الفرع الأول: الصلح الجنائي في النظام القانوني الفرنسي

الإطار القانوني للصلح الجنائي في فرنسا

يُعرف الصلح الجنائي في فرنسا باسم "الوساطة الجنائية" (Médiation Pénale) ويعدُّ جزءًا من نظام العدالة التصالحية الذي يسعى إلى حل النزاعات الجنائية بوسائل غير تقليدية، وذلك بهدف تخفيف العبء على المحاكم وتحقيق رضا الضحايا والمتهمين على حد سواء.[٢٦]

ونلاحظ أنَّ القانون الفرنسي شهد تطورًا ملحوظًا في آليات تحقيق العدالة الجنائية، تمثل في إدخال نماذج من الإجراءات الاتفاقية بين النيابة العامة والمتهم، بهدف تبسيط وتسريع مسار الدعوى الجنائية. وقد وصف البعض هذا التوجه باعتباره شكلًا من أشكال "خصخصة" الإجراءات

الجنائية، لما ينطوي عليه من اتفاق بين إرادتين، الأولى تمثل النيابة العامة بوصفها ممثلة للمصلحة العامة، والثانية تمثل المتهم الساعي إلى تسوية وضعه القانوني. ويستند هذا التطوير إلى مبدأ "ملاءمة تحريك الدعوى" الذي تتمتع به النيابة العامة، والذي يخولها سلطة تقديرية واسعة في مباشرة الدعوى الجنائية من عدمه.

وفي هذا الإطار، تبنى المشرع الفرنسي ثلاثة أنظمة رئيسية جاءت لتجسد هذا التوجه:

أولًا: نظام الوساطة الجنائية (Médiation pénale):

يتيح هذا النظام للنيابة العامة، قبل أن تتخذ قرارًا بتحريك الدعوى الجنائية، أن تلجأ إلى وساطة تهدف إلى تحقيق الصلح بين الجاني والضحية. ويمكن أن يتم ذلك مباشرة من قبل النيابة أو بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي المنتدبين لهذا الغرض. ويترتب على اللجوء إلى هذا المسار وقف تقادم الدعوى الجنائية، ما يوفر فرصة لمعالجة النزاع خارج نطاق المحاكمة التقليدية.

ثانيًا: التصالح الجنائي (Composition pénale):

بموجب هذا النظام، وفي إطار الجرائم التي لم يتم بعد تحريك الدعوى بشأنها، يجوز للنيابة العامة أن تقترح على المتهم أن يقر بارتكابه بعض الجنح المحددة في نصوص معينة من قانون العقوبات، ويكون التصالح مقابل تطبيق عقوبة أو تدبير معين. ويشترط في ذلك أن لا تتجاوز العقوبة السجن لمدة خمس سنوات، وأن تكون من ضمن الجرائم أو المخالفات الواردة في القوائم القانونية، مع إمكانية فرض تدابير بديلة وفقًا لأحكام المادة ٤١-٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

الفرع الثاني: الصلح الجنائي في النظام القانوني الأمريكي

يعرف الصلح الجنائي في الولايات المتحدة باسم "الاعتراف بالذنب في إطار الصفقة" (Plea Bargaining)، ويعتبر أحد أكثر الأساليب شيوعًا في النظام القضائي الأمريكي، حيث تُحل أكثر من ٩٠٪ من القضايا الجنائية من خلال هذا النظام دون الحاجة إلى محاكمة. [٢٧]

وعلى الرغم من أن القانون الفيدرالي لا ينص صراحة على إلزامية تطبيق برامج العدالة التصالحية (Restorative Justice) بين الجاني والضحية، فإن البيئة التشريعية والمؤسسية الأمريكية شهدت تطورًا ملحوظًا في هذا المجال من خلال عدد من السياسات القانونية والممارسات الميدانية التي هيّأت الأرضية المناسبة لتفعيل هذا النوع من البرامج. [٢٨]

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تسوية العلاقة بين الضحية والجاني، والمعروفة غالبًا بآلية الوساطة، تشكل أحد المحاور الرئيسية لنظام العدالة التصالحية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتُتيح هذه الآلية للطرفين، الضحية والجاني، فرصة مباشرة لمناقشة تبعات الجريمة والسعي إلى التوصل إلى حلول ترضي كليهما، بما يحقق قدرًا من العدالة التي تركز على إصلاح الضرر الناجم عن الفعل الإجرامي.

ورغم عدم وجود إطار تشريعي فيدرالي موحد ينظم هذا النوع من التسوية، فإن العديد من التشريعات على مستوى الولايات تعترف بأهميته وتدعمه. ومن الأمثلة على ذلك، ما نصت عليه المادة (56 A.602)من القانون المعمول به في ولاية تكساس،[٢٩] فضلاً عن برامج مماثلة معتمدة في ولاية كاليفورنيا، والتي تمثل نماذج متقدمة في هذا المجال.[٣٠]

وتبين لنا الأدلة المتاحة أن هذه البرامج تسهم في تعزيز رضا الضحايا عن العملية العدلية، وتدفع الجناة إلى تحمّل قدر أكبر من المسؤولية عن أفعالهم. إلا أن تأثير هذه الآليات على الحد من معدلات العود إلى ارتكاب الجرائم لا يزال محل تباين، حيث تختلف نتائجه باختلاف البرامج وظروف تطبيقها.

ويستند الصلح الجنائي في الولايات المتحدة إلى التعديل السادس للدستور الأمريكي و يضمن هذا التعديل للمتهم الحق في محاكمة عادلة، لكنه لا يمنع من إمكانية عقد اتفاقيات صلح بين المتهم والادعاء العام. أما على المستوى الفيدرالي، فلا يوجد نص تشريعي صريح يلزم بتطبيق برامج تسوية العلاقة بين الضحية والجاني ضمن منظومة العدالة التصالحية. ومع ذلك، فإن جملة من القوانين والسياسات الفيدرالية تُساهم في تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة لهذا النوع من البرامج.

ويُعدُّ قانون حقوق ضحايا الجريمة لعام ٢٠٠٤، المنصوص عليه في (١٨- U.S.C. § ٣٧٧١)، أحد أبرز التشريعات في هذا السياق؛ إذ يكفل للضحايا جملة من الحقوق الأساسية، من بينها: الحق في الحصول على معلومات بشأن الإجراءات القضائية، والحق في الحضور أثناء سير المحاكمات، والحق في إبداء الرأي والتعبير عن وجهة نظرهم. وتمثل هذه الحقوق إطارًا يمكن أن يُعزز من إمكانية مشاركة الضحايا في عمليات التسوية والوساطة مع الجناة.[٣١]

كما يلعب مكتب مساعدة ضحايا الجريمة (Office for Victims of Crime – OVC)، التابع لوزارة العدل الأمريكية، دورًا محوريًا في دعم هذه الجهود من خلال توفير الموارد الفنية والإرشادات التطبيقية اللازمة لتطوير برامج الوساطة، بما يراعي مصالح وحقوق الضحايا.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الوثيقة الإرشادية الصادرة عن مكتب مساعدة ضحايا الجريمة في أبريل ٢٠٠٠، والمعنونة بـ "الإرشادات الخاصة بالوساطة الحساسة للضحايا بين الضحية والجاني العدالة التصالحية من خلال الحوار". تقدم هذه الوثيقة مجموعة من التوجيهات العملية

للوسطاء، تهدف إلى ضمان احترام وحساسية ممارسات الوساطة لاحتياجات الضحايا النفسية والاجتماعية، كما تتناول الجوانب المتعلقة بتطوير البرامج وتطبيق ممارسات الوساطة بطريقة مهنية وأخلاقية.[٣٢]

وتُبرز هذه الإرشادات، استنادًا إلى تقييمات ميدانية شاملة على مستوى الولايات المتحدة، أهمية تطبيق هذا النموذج من العدالة التصالحية تحديدًا في قضايا جرائم الممتلكات وحوادث الاعتداء البسيط، وقد أشار التقرير إلى تبني هذا النوع من البرامج في ما يقارب ٣٠٠ مجتمع محلي داخل الولايات المتحدة، مما يعكس اتساع نطاق الاعتماد على هذه الآلية في السياق الجنائي الأمريكي.[٣٣]

المطلب الثالث: التحديات والفرص في تطبيق الصلح الجنائي

يعدُّ الصلح الجنائي أداة فعالة في تخفيف العبء عن الأنظمة القضائية، لكنه يواجه مجموعة من التحديات التي قد تعرقل تطبيقه بشكل فعّال. في المقابل، يوفر الصلح الجنائي فرصًا كبيرة لتعزيز العدالة الجنائية وتحقيق التوازن بين حقوق المتهمين والضحايا.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه تطبيق الصلح الجنائي في الأنظمة القانونية المختلفة

على الرغم من الفوائد المتعددة للصلح الجنائي، إلا أن هناك العديد من العقبات التي قد تعيق تنفيذه بفعالية في بعض الأنظمة القانونية. ومن أبرز هذه التحديات[٣٤]:

١. الإشكاليات التشريعية والقانونية

– تفتقر بعض التشريعات إلى نصوص واضحة تنظم إجراءات الصلح الجنائي، مما يؤدي إلى تضارب في التفسيرات القانونية.

– في بعض الدول، يكون تطبيق الصلح مقتصرًا على جرائم محددة، مما يقلل من نطاقه وتأثيره.

٢. رفض بعض الأطراف اللجوء إلى الصلح

– قد يرفض بعض الضحايا فكرة التصالح، خاصة في الجرائم التي تنطوي على أضرار جسيمة أو معنوية، معتبرين أن العقوبة الصارمة أكثر عدلاً.

– بعض المتهمين قد يرفضون الصلح خوفًا من الاعتراف الضمني بالجريمة وتأثيره على سجلهم القانوني.

الفرع الثاني: الفرص التي يقدمها الصلح الجنائي لتعزيز العدالة الجنائية

على الرغم من التحديات التي تواجه الصلح الجنائي، إلا أنه يمثل فرصة كبيرة لتطوير العدالة الجنائية بطرق أكثر إنصافًا وفعالية. ومن أبرز الفرص التي يقدمها الصلح الجنائي[٣٥]:

١. تخفيف العبء عن المحاكم وتسريع الإجراءات القضائية

– يساعد الصلح الجنائي في تقليل عدد القضايا المعروضة على المحاكم، مما يسمح للقضاة بالتركيز على القضايا الأكثر تعقيدًا.

– يؤدي إلى تقليل فترات الانتظار الطويلة للحصول على الأحكام، مما يعزز كفاءة النظام القضائي.

٢. تحقيق العدالة التصالحية بدلاً من العقوبة العقابية

– يوفر الصلح فرصة لتعويض الضحايا ماديًا أو معنويًا بدلًا من فرض عقوبات سجن قد لا تكون مفيدة.

– يعزز مفهوم العدالة التصالحية من خلال إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتقليل النزاعات.[٣٦]

النتائج

بعد دراسة موضوع الصلح الجنائي وأهميته في الأنظمة القانونية المختلفة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس مدى فاعلية هذا النظام في تحقيق العدالة الجنائية وتخفيف العبء عن المحاكم. وتتمثل أبرز النتائج فيما يلي:

١. الصلح الجنائي كبديل فعال للإجراءات التقليدية

– أثبتت الدراسة أن الصلح الجنائي يُعدّ أحد الحلول البديلة الفعالة للتقاضي التقليدي، حيث يساهم في تقليل عدد القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم ويساعد على تسوية النزاعات بسرعة.

٢. إطار قانوني متباين بين الأنظمة المختلفة

– تختلف التشريعات القانونية فيما يخص الصلح الجنائي من دولة إلى أخرى، حيث يبرز في النظام الفرنسي ضمن آليات العدالة التصالحية، بينما يتم تطبيقه في الولايات المتحدة ضمن نظام "صفقات الإقرار بالذنب".

٣. تحقيق التوازن بين حقوق الضحايا والجناة

– يحقق الصلح الجنائي توازنًا بين مصالح الضحايا والجناة من خلال تقديم تعويض مناسب للمتضررين، وفي الوقت نفسه منح الجناة فرصة لتجنب العقوبات القاسية التي قد تؤثر على مستقبلهم.

توصيات البحث

١. تطوير التشريعات الوطنية: من الضروري الإسراع في إعداد أطر قانونية واضحة للصلح الجنائي، تتسم بالشمولية وتراعي خصوصية كل نوع من الجرائم، بما يضمن العدالة للضحايا ويحمي حقوق المتهمين ونخص بالذكر التشريعيين المصري والعراقي.

٢. تعزيز دور النيابة العامة والقضاء: ينبغي توفير برامج تدريبية متخصصة للقضاة وأعضاء النيابة العامة، لتمكينهم من إدارة مسارات الصلح بكفاءة وحرفية، وضمان عدم استغلالها بطريقة تنال من هيبة العدالة الجنائية.

الخاتمة

إنَّ دراسة الصلح الجنائي تكشف عن تحوّل جذري في فلسفة العدالة الجنائية، حيث باتت الأنظمة القانونية المعاصرة تميل تدريجيًا إلى اعتماد مقاربات تصالحية تهدف إلى إصلاح الضرر بدلاً من الاقتصار على العقاب التقليدي. وقد أظهرت التجربة المقارنة أنّ الصلح الجنائي، بما ينطوي عليه من مرونة وسرعة وفعالية، يمكن أن يمثل بديلاً جديرًا بالاعتبار عن إجراءات التقاضي التقليدية التي غالبًا ما تتسم بالبطء والتعقيد، وهو ما يعزز من كفاءة العدالة ويوطد ثقة المجتمع بمؤسساتها القضائية.

ومع ذلك، فإنّ هذا النظام، على الرغم مما يقدمه من مزايا، لا يخلو من إشكالات قانونية وعملية تستوجب النظر والتقويم. فغياب الأطر التشريعية المتكاملة في بعض الدول، وضعف الرقابة على تنفيذ اتفاقيات الصلح، إضافة إلى مخاوف الانحراف به عن غايته الأصلية ليصبح أداة بيد أصحاب النفوذ، كلها أمور تقتضي مراجعة دقيقة وحذرًا تشريعيًا وقضائيًا مستمرًا.

الهوامش

[١] – عبد الفتاح بيومي حجّار، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ١٣٤–١٣٦.

[٢] – د. طارق العزاوي، "الصلح في القانون الجنائي العراقي"، مجلة المحقق الحلي، العدد ٣، ٢٠٢٠.

[٣] – د. رافت عبدالفتاح حلاوه، الصلح في المواد الجنائيه، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣، ص١١.

[٤] – جان برنار، العدالة الجنائية التصالحية في النظام القانوني الفرنسي، دار لافاييت للنشر، ٢٠١٧، ص ١١٢–١١٥.

[٥] – فهد السعيد، تاريخ النظم القانونية القديمة، دار الفكر العربي، ٢٠١٦، ص ٥٧–٦٠.

[٦] – عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ٢٤٥–٢٤٨.

[٧] – مايكل براون، القانون الروماني وأثره في النظم القانونية الحديثة، مطبعة أكسفورد، ٢٠١٩، ص ١٣٢–١٣٥.

[٨] – جان بيير مولر، العدالة التصالحية في القانون الجنائي الأوروبي، دار النشر القانونية، باريس، ٢٠١٧، ص ٢١٠–٢١٥.

[٩] – جوناثان مارشال، تطور نظم العدالة التصالحية في الولايات المتحدة، جامعة كاليفورنيا، ٢٠٢١، ص ٩٨–١٠٢.

[١٠] – محمد عبد القادر، التشريعات العربية والعدالة التصالحية، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص ١٤٥–١٥٠.

[11] – د.أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي: المبادئ العامة والإجراءات، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ١٨٩-١٩٢.

[12] – محمد أبو زيد، العدالة التصالحية في القانون الجنائي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠، ص ٧٥-٨٠.

[13] – د. جمال محمد مصطفى، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، المكتبة الوطنية،٢٠٠٤، ص ١٣٢.

[14] – جان بيير رينو، العدالة التصالحية ومفهوم العقوبات البديلة، باريس، ٢٠١٩، ص ٩٩-١٠٣.

[15] – يوسف محمود، دور الأطراف في تنفيذ الصلح الجنائي، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، ص ١٣٤-١٣٦.

[16] – حسن الصادق، شروط الجريمة الصالحة للصلح في النظام الجنائي، دار النشر القانونية، ٢٠١٩، ص ٩٨-١٠٢.

[17] – أحمد عبد الرحمن، إجراءات الصلح الجنائي في القانون المقارن، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٨٧-٩٠.

[18] – حسن العطار، دور النيابة العامة في الوساطة الجنائية، دار الكتب القانونية، ٢٠٢١، ص ٧٧-٨٠.

[19] – محمود جابر، تأثير الصلح الجنائي على الأحكام القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٤٥-١٤٨.

[20] – يوسف العبد، بدائل العقوبات في القانون الجنائي، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص ١٠٢-١٠٥.

[21] – أحمد الزيات، السجل الجنائي وأثره على الحقوق المدنية، دار الفكر القانوني، ٢٠١٩، ص ٧٧-٨٠.

[22] – محمد عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ١٣٤-١٣٨.

[23] "قانون العقوبات العراقي رقم ١١١"، ١٩٦٩، الصفحات ١٠٢-١٠٨.

[24]– الصلح الجنائي في العراق: دراسة مقارنة"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠٢١، الصفحات ٤٥-٥٠.

[25] – الجبورى، محمد عبد الله، و خلف، حسن (٢٠٢١). التفاوض الجنائي والمصالحة الجنائية في العراق: منظور قانوني واجتماعي. *مجلة قانون العدالة العراقية*، ٢٨ (1)، ٥٩-٧٤.

[26] – جان بيير ميشيل، الوساطة الجنائية في القانون الفرنسي، دار الدراسات القانونية، ٢٠٢٠، ص ٩٨-١٠٢.

[27] – روبرت جاكسون، العدالة التفاوضية في النظام الأمريكي، دار الحقوق الحديثة، ٢٠١٩، ص ١٢٠-١٢٥.

[28] – Bazemore & Umbreit, 2001, p. 3.

[29] –تنص المادة 56A602من قانون الإجراءات الجنائية في تكساس، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١، على أن قسم خدمات الضحايا في إدارة العدالة الجنائية يجب أن يدرب المتطوعين كوسطاء ويوفر خدمات الوساطة بناءً على طلب الضحايا أو أولياء أمورهم أو أقارب الضحايا المتوفين. تحدد هذه المادة

الوساطة للحالات التي تنطوي على إصابات جسدية أو الوفاة، مع التأكيد على المشاركة الطوعية ومشاركة المجتمع.

[٣٠] .(https://statutes.capitol.texas.gov/Docs/CR/htm/CR.56A.htm.

[٣١] – .U.S. Department of Justice, 2004, p. 1

[32] – Umbreit et al., 2000, p. 4–7.

[33] – https://www.ncjrs.gov/ovc_archives/reports/dir_victim-offender/welcome.html.(

[٣٤] – د. محمد السعيد، التحديات القانونية للصلح الجنائي، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص ٤٥–٥٠.

[٣٥] – د. سمير القاضي، آفاق العدالة التصالحية في القانون الجنائي، المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠١٩، ص ٩٠–٩٥.

[٣٦] – د. ليلى عبد الرحمن، تأثير الصلح الجنائي على العدالة الجنائية، دار العلم للنشر، ٢٠٢١، ص ١٣٠–١٣٥.

المصادر

اولا: القرآن الكريم

ثانيا: القوانين

١.قانون العقوبات العراقي رقم ١١١"، ١٩٦٩، الصفحات ١٠٢–١٠٨.

٢.المادة ٦٠٢A٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية في تكساس، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١

ثالثا: الكتب

١.أحمد الزيات، السجل الجنائي وأثره على الحقوق المدنية، دار الفكر القانوني، ٢٠١٩.

٢.أحمد عبد الرحمن، إجراءات الصلح الجنائي في القانون المقارن، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.

٣.أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي: المبادئ العامة والإجراءات، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

٤.جان برنار، العدالة الجنائية التصالحية في النظام القانوني الفرنسي، دار لافاييت للنشر، ٢٠١٧.

٥.جان بيير رينو، العدالة التصالحية ومفهوم العقوبات البديلة، باريس، ٢٠١٩.

٦.جان بيير مولر، العدالة التصالحية في القانون الجنائي الأوروبي، دار النشر القانونية، باريس، ٢٠١٧.

٧.جان بيير ميشيل، الوساطة الجنائية في القانون الفرنسي، دار الدراسات القانونية، ٢٠٢٠.

٨.جمال محمد مصطفى، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، المكتبة الوطنية،٢٠٠٤.

٩.جوناثان مارشال، تطور نظم العدالة التصالحية في الولايات المتحدة، جامعة كاليفورنيا، ٢٠٢١.

١٠.حسن الصادق، شروط الجريمة الصالحة للصلح في النظام الجنائي، دار النشر القانونية، ٢٠١٩.

١١.حسن العطار، دور النيابة العامة في الوساطة الجنائية، دار الكتب القانونية، ٢٠٢١.

١٢.رافت عبدالفتاح حلاوه، الصلح في المواد الجنائيه، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣، ص١١.

١٣.روبرت جاكسون، العدالة التفاوضية في النظام الأمريكي، دار الحقوق الحديثة، ٢٠١٩.

١٤.عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

١٥.عبد الفتاح بيومي حجّار، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥،.

١٦.فهد السعيد، تاريخ النظم القانونية القديمة، دار الفكر العربي، ٢٠١٦.
١٧.ليلى عبد الرحمن، تأثير الصلح الجنائي على العدالة الجنائية، دار العلم للنشر، ٢٠٢١.
١٨.مايكل براون، القانون الروماني وأثره في النظم القانونية الحديثة، مطبعة أكسفورد، ٢٠١٩.
١٩.محمد أبو زيد، العدالة التصالحية في القانون الجنائي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠.
٢٠.محمد السعيد، التحديات القانونية للصلح الجنائي، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠.
٢١.محمد عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
٢٢.محمد عبد القادر، التشريعات العربية والعدالة التصالحية، دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
٢٣.محمود جابر، تأثير الصلح الجنائي على الأحكام القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
٢٤.محمود شريف، دور القضاء في تنفيذ الصلح الجنائي، دار الفكر القانوني، ٢٠١٩.
٢٥.ناصر القحطاني، القضاء والصلح في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات القانونية، ٢٠٢١.
٢٦.يوسف العبد، بدائل العقوبات في القانون الجنائي، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠.
٢٧.يوسف محمود، دور الأطراف في تنفيذ الصلح الجنائي، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩.

رابعا : المجلات:

١.سمير القاضي، آفاق العدالة التصالحية في القانون الجنائي، المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠١٩.

٢.طارق العزاوي، "الصلح في القانون الجنائي العراقي"، مجلة المحقق الحلي، العدد ٣، ٢٠٢٠.

٣. محمد عبد الله الجبوري، و خلف حسن (٢٠٢١). التفاوض الجنائي والمصالحة الجنائية في العراق: منظور قانوني واجتماعي. مجلة قانون العدالة العراقية، ٢٨(١)، ٥٩-٧٤.

٤.الصلح الجنائي في العراق: دراسة مقارنة"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠٢١، الصفحات ٤٥-٥٠.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. .https://statutes.capitol.texas.gov/Docs/CR/htm/CR.٥٦A.htm.
2.https://www.ncjrs.gov/ovc_archives/reports/dir_victim-offender/welcome.html.

Sources

First: The Holy Quran

Second: Laws

1- Iraqi Penal Code No. 111 of 1969, pp. 102-108
2- Article 56A.602, Texas Code of Criminal Procedure, effective January 1, 2021

third: Books

1- Ahmed Al-Zayyat, Criminal Record and Its Impact on Civil Rights, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, 2019
2- Ahmed Abdel Rahman, Criminal Settlement Procedures in
3-Ahmed Fathi Sorour, Criminal Law: General Principles and Procedures, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2016
4- Jean Bernard, Restorative Criminal Justice in the French Legal System, Lafayette Publishing House, 2017
5- Jean-Pierre Renaud, Restorative Justice and the Concept of Alternative Sanctions, Paris, 2019

6- Jean-Pierre Müller, Restorative Justice in European Criminal Law, Legal Publishing House, Paris, 2017
7- Jean-Pierre Michel, Criminal Mediation in French Law, Dar Al-Dirasat Al-Qanuniya (House of Legal Studies), 2020.
8- Jamal Mohammed Mustafa, Explanation of the Law of Criminal Procedure, National Library, 2004
9- Jonathan Marshall, The Development of Restorative Justice Systems in the United States, University of California, 2021.
10- Hassan Al-Sadiq, Conditions for Crimes Eligible for Settlement in the Criminal System, Legal Publishing House, 2019
11- Hassan Al-Attar, The Role of the Public Prosecution in Criminal Mediation, Dar Al-Kutub Al-Qanuniya (Legal Books House), 2021.
12- Raafat Abdel Fattah Halawa, Settlement in Criminal Matters, Al-Azhar University, 2003, p. 11
13- Robert Jackson, Negotiated Justice in the American System, Dar Al-Huquq Al-Haditha (Modern Rights House), 2019.
14- Abdul Rahman Al-Jaziri, Islamic Jurisprudence According to the Four Sunni Schools, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, 2003.
15- Abdel Fattah Bayoumi Haggar, Al-Waseet: Explanation of the Code of Criminal Procedure, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2015.
16- Fahad Al-Saied, History of Ancient Legal Systems, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2016.
17- Layla Abdel Rahman, The Impact of Criminal Settlement on Criminal Justice, Dar Al-Ilm Publishing, 2021
18- Michael Brown, Roman Law and Its Impact on Modern Legal Systems, Oxford University Press, 2019.
19- Mohammed Abu Zaid, Restorative Justice in Criminal Law, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2020
20- Mohammed Al-Saied, Legal Challenges of Criminal Settlement, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, 2020
21- Mohammed Abdel Rahman, Explanation of the Egyptian Code of Criminal Procedure, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2020.
22- Mohammed Abdel Qader, Arab Legislation and Restorative Justice, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2019
23- Mahmoud Jaber, The Impact of Criminal Settlement on Judicial Rulings, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2021
24- Mahmoud Sherif, The Role of the Judiciary in Implementing Criminal Settlement, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, 2019.
25- Nasser Al-Qahtani, The Judiciary and Settlement in the Kingdom of Saudi Arabia, Legal Studies Center, 2021
26- Youssef Al-Abd, Alternatives to Sanctions in Criminal Law, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, 2020.
27- Youssef Mahmoud, The Role of the Parties in Implementing Criminal Settlement, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2019

Fourth: Journals

1- Samir Al-Qadi, Horizons of Restorative Justice in Criminal Law, National Center for Legal Research, 2019

2- Tariq Al-Azzawi, "Settlement in the Iraqi Criminal Law", Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal, Issue 3, 2020.
3- Mohammed Abdullah Al-Jubouri and Khalaf Hassan (2021). "Criminal Negotiation and Criminal Reconciliation in Iraq: A Legal and Social Perspective". Iraqi Justice Law Journal, 28(1), 59-74
4- "Criminal Settlement in Iraq: A Comparative Study", The Iraqi Legal Journal, 2021, pp. 45-50.
Fifth: Websites
1- https://statutes.capitol.texas.gov/Docs/CR/htm/CR.56A.htm.
2-https://www.ncjrs.gov/ovc_archives/reports/dir_victim-offender/welcome.html